مُقَدِّمَة

فِي أُصُولِ التَّفْسِير

تأليف

الشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية

منشورات دار مكتبة الحياة
بيروت - لبنان

جميع حقوق هذه الطبعة محفوظة للناشر
١٩٨٠
دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر

مُقَدِّمَة
فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين .

وبعد

فهذه رسالة لطيفة لشيخ الاسلام ابن تيمية ، ضئيلة الحجم ، جليلة النفع ، قليلة المادة ، غزيرة الفائدة . وقد سماها شيخ الاسلام « مقدمة في أصول التفسير » وهي ، بحق ، مدخل الى هذا العلم الشريف ، لا يستغني عنها طالب ولا فقيه ولا عالم ، تشتمل على نبذة مفيدة في تاريخ نشأة علم التفسير ، وعناية الصحابة والتابعين به ، وعلى ايضاح طبيعة الاختلاف في التفسير ، ووجوهه ، وعلى بيان تفسير القرآن بالقرآن وتفسير القرآن بأقوال الصحابة . وعلى التحذير من الوقوع في حرمة التفسير بمجرد الرأي . ولقد ختم شيخ الاسلام رحمه الله هذه المقدمة بايراد اقرب التفاسير الى الكتاب والسنة . وتدوين رأيه في جمع القراءات السبع .

وقد حظيت هذه المقدمة بالعناية من أهل الفقه ودارسي علوم القرآن الكريم . . ونالت اعجاب طلبة العلم الدارجين في طريق علم التفسير . واشتهرت بين الناس ، وتداولتها آلات الطباعة عدة مرات ، وما زالت مرغوبة

ومطلوبة ،لما فيها من الفوائد العلمية والفقهية ولما تشتمل عليها من القواعد الاصولية .

وان دار مكتبة الحياة ،اذ تقدمها مرة أخرى لقرائها في العالم الاسلامي ،ترجو أن يعم بها النفع ،وأن يفيد منها الطلاب والدارسون والفقهاء والمتفقهون وقبل هذا كله ترجو أن تنال بها رضا الله ومثوبته فهو من وراء القصد ومنه العون وعليه الاتكال .

الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

رب يسر وأعن برحمتك

الحمد لله نستعينه ونستغفره . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضلَّ له ، ومن يضلل فلا هادي له * وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليما .

أما بعد فقد سألني بعض الإخوان ، أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية ، تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه ، والتمييز ـ في منقول ذلك ومعقوله ـ بين الحق وأنواع الأباطيل ، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل . فإن الكتب المصنفة في التفسير مشحونة بالغَثّ والسمين ، والباطل الواضح والحق المبين . والعلم إما نقل مصدق عن معصوم ، وإما قول عليه دليل معلوم . وما سوى هذا فإما مزيف مردود ، وإما موقوف لا يعلم أنه بهرج ولا منقود . وحاجة الأمة ماسة الى فهم القرآن الذي هو حبل الله المتين ، والذكر الحكيم ، والصراط المستقيم ، الذي لا تزيغ به الأهواء ، ولا تلتبس به الألسن ، ولا يخلق عن كثرة الترديد ، ولا تنقضي عجائبه . ولا يشبع منه العلماء . من قال به صدق ، ومن عمل به أُجر ، ومن حكم به عدل ،

ومن دعا اليه هدي الى صراط مستقيم . ومن تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله . قال تعالى ﴿ فإما يأتينكم منِّي هدَىً فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ، ونحشره يوم القيامة أعمى ، قال ربِّ لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً ؟ قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتَها وكذلك اليوم تُنسى ﴾ ، وقال تعالى ﴿ قد جاءكم من الله نورٌ وكتابٌ مبين ، يهدي به الله من اتبع رضوانه سبلَ السلام ، ويخرجهم من الظلمات الى النور بإذنه ، ويهديهم إلى صراط مستقيم ﴾ ، وقال تعالى ﴿ ألر . كتابٌ أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور بإذن ربهم الى صراط العزيز الحميد . الله الذي له ما في السموات وما في الأرض ﴾ وقال تعالى﴿ وكذلك أوحينا اليك روحاً من أمرنا ما كنتَ تدري ما الكتابُ ولا الإيمان ، ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا ،وإنك لتهدي الى صراط مستقيم . صراط الله الذي له ما في السماوات وما في الأرض ألا إلى الله تصير الأمور ﴾

وقد كتبتُ هذه (المقدمة) مختصرة بحسب تيسير الله تعالى من إملاء الفؤاد ، والله الهادي الى سبيل الرشاد .

[في عناية الصحابة والتابعين بمعاني القرآن]

يجب أن يُعلم أن النبي ﷺ بيَّن لأصحابه معاني القرآن كما بيَّن لهم الفاظه ، فقوله تعالى ﴿ لتبينَ للناس ما نزل إليهم ﴾ يتناول هذا وهذا .

وقد قال أبو عبد الرحمن السُّلمي[1] : حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن ـ كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما ـ أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل ، قالوا . فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً . ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة .

وقال أنس : كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جلَّ في أعيننا وأقام ابن عمر على حفظ البقرة عدة سنين ـ قيل ثمان سنين ـ ذكره مالك . وذلك أن الله تعالى قال ﴿ كتاب أنزلناه إليك مبارك ليَّدبروا آياته ﴾ وقال ﴿ أفلا يدبَّرون القرآن ﴾ وقال ﴿ أفلم يدَّبروا القول ﴾ وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن كذلك قال تعالى ﴿ إنَّا أنزلناه قرآناً عربياً لعلّكم تعقلون ﴾ وعقل الكلام متضمن لفهمه .

---

(١) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة (تلميذ أميري المؤمنين عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وأضرابهما من علماء الصحابة كعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وأبيّ بن كعب) وهذا الخبر أقدم نص تاريخي عرفنا به الطريقة التي كان يتعلم بها المسلمون الأولون . كانوا لا يعنون بالإكثار من العلم ، إلا بعد إتقان ما يتعلمونه منه ، وبعد « العمل » به . وأنظر رسالة (الإكليل) لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٣١ ، وطبقات القراء لابن الجزري ١ : ٤١٣ ، مجلة (الفتح) العدد ٨٤٦ ص ١٨ .

ومن المعلوم أن كل كلام المقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه ، فالقرآن أولى بذلك .

وأيضاً فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتاباً في فن من العلم كالطب والحساب ولا يستشرحوه فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم وبه نجاتهم وسعادتهم وقيام دينهم ودنياهم ؟

ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلا جداً ، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة فهو قليل بالنسبة إلى من بعدهم ، وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر .

ومن التابعين من تلقى جمع التفسير عن الصحابة، كما قال مجاهد[1] : عرضت المصحف على ابن عباس ، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها [2] ، ولهذا قال الثوري : اذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به . ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري وغيرهما من أهل العلم [3] ، وكذلك الإمام أحمد وغيره ممن صنف في التفسير يكرر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره .

والمقصود أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة كما تلقوا عنهم

---

(١) هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي مولى السائب بن أبي السائب . ولد سنة ٢١هـ وتوفي بمكة وهو ساجد سنة ١٠٢هـ . كان من تلاميذ ابن عباس وأم سلمة وأبي هريرة وجابر . ومن تلاميذ عكرمة وعطاء وقتادة والحكم بن عتيبة وأيوب . وثقه ابن معين وأبو زرعة

(٢) في خلاصة تذهيب الكمال ص ٣١٥ أنه عرض القرآن على ابن عباس ثلاثينَ مرة

(٣) انظر تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري لشيخ الإسلام طبع مطبعتنا السلفية ص ١٥ - ١٦

علم السنــة ، وإن كانــوا قد يتكلمــون في بعض ذلك بالاستنبــاط والاستدلال كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال .

[في اختلاف السلف في التفسير اختلاف تنوع]

الخلاف بين السلف في التفسير قليل ، وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير ، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع الى اختلاف تنوُّع لا اختلاف تضاد . وذلك صنفان :

أحدهما أن يعبر كل واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى ، بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة ، كما قيل في اسم السيف : الصارم والمهنّد ، وذلك مثل أسماء الله الحسنى وأسماء رسوله ﷺ وأسماء القرآن ، فإن أسماء الله كلها على مسمى واحد فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسنى مضاداً لدعائه باسم آخر بل الأمر كما قال تعالى ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾ ، وكل اسم من أسمائه يدل على الذات المسماة وعلى الصفة التي تضمنها الاسم ، كالعليم يدل على الذات والعلم ، والقدير يدل على الذات والقدرة ، والرحيم يدل على الذات والرحمة . ومن أنكر دلالة أسمائه على صفاته ممن يدَّعي الظاهر فقوله من جنس قول غلاة الباطنية القرامطة الذين يقولون : لا يقال هو حيّ ولا ليس بحي ، بل ينفون عنه النقيضين ، فإن أولئك القرامطة الباطنية لا ينكرون اسماً هو علم محض كالمضمرات ، وإنما ينكرون ما في أسمائه الحسنى من صفات الإثبات ، فمن وافقهم على مقصودهم كان ـ مع دعواه الغلو

في الظاهر - موافقاً لغلاة الباطنية في ذلك ، وليس هذا موضع بسط ذلك .

وإنما المقصود أن كل اسم من أسمائه يدل على ذاته وعلى ما في الاسم من صفاته ويدل أيضا على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم .

وكذلك أسماء النبي ﷺ مثل محمد وأحمد والماحي والحاشر والعاقب .

وكذلك أسماء القرآن مثل القرآن والفرقان والهدى والشفاء والبيان والكتاب وأمثال ذلك .

فإذا كان مقصود السائل تعيين المسمى عبرنا عنه بأي اسم كان إذا عرف مسمى هذا الاسم ، وقد يكون الاسم علماً وقد يكون صفة كمن يسأل عن قوله ﴿ ومن أعرض عن ذكري ﴾ : ما ذكره ؟ فيقال له هو القرآن مثلا أو ما أنزله من الكتب . فإن الذكر مصدر ، والمصدر تارة يضاف الى الفاعل وتارة الى المفعول ، فاذا قيل ذكر الله بالمعنى الثاني كان ما يذكر به مثل قول العبد سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر . وإذا قيل بالمعنى الأول كان ما يذكره هو وهو كلامه ، وهذا هو المراد في قوله﴿ ومن أعرض عن ذكري ﴾ لأنه قال قبل ذلك ﴿ فإما يأتينكم مني هدىً فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ﴾ وهداه هو ما أنزله من الذكر . وقال بعد ذلك ﴿ قال رب لم حشرتنى أعمى وقد كنت بصيراً ؟ قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها ﴾ .

والمقصود أن يعرف أن الذكر هو كلامه المنزل أو هو ذكر العبد له ،

فسواء قيل ذكري كتابي أو كلامي أو هداي أو نحو ذلك فان المسمى واحد .

وإن كان مقصود السائل معرفة ما في الاسم من الصفة المختصة به فلا بد من قدر زائد على تعيين المسمى مثل أن يسأل عن القدوس السلام المؤمن وقد علم أنه الله ، لكن مراده ما معنى كونه قدوساً سلاماً مؤمناً ونحو ذلك .

إذا عرف هذا فالسلف كثيراً ما يعبرون عن المسمى بعبارة تدل على عينه ، وإن كان فيها من الصفة ما ليس في الاسم الآخر ، كمن يقول : أحمد هو الحاشر والماحي والعاقب . والقدوس هو الغفور والرحيم ، أي أن المسمى واحد لا أن هذه الصفة هي هذه .

ومعلوم أن هذا ليس اختلاف تضاد كما يظنه بعض الناس ، مثال ذلك تفسيرهم للصراط المستقيم فقال بعضهم : هو القرآن ـ أي اتباعه ـ لقول النبيﷺ في حديث عليٍّ الذي رواه الترمذي ورواه أبو نعيم من طرق متعددة « هو حبل الله المتين والذكر الحكيم وهو الصراط المستقيم . وقال بعضهم هو الإسلام لقولهﷺ في حديث النواس بن سمعان الذي رواه الترمذي وغيره « ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً ، وعلى جنبتي الصراط سوران ، وفي السورين أبواب مفتحة ، وعلى الأبواب ستور مرخاة ، وداعٍ يدعو من فوق الصراط . وداعٍ يدعو على رأس الصراط . قال : فالصراط المستقيم هو الإسلام ، والسوران حدود الله ، والأبواب المفتحة محارم الله ، والداعي على رأس الصراط كتاب الله ، والداعي فوق الصراط واعظ الله في قلب كل مؤمن » .

فهذان القولان متفقان لأن دين الإسلام هو آتباع القرآن ولكن كل منهما نبه على وصف غير الوصف الآخر ، كما أن لفظ « صراط » يشعر بوصف ثالث . وكذلك قول من قال : هو السنة والجماعة . وقول من قال : هو طريق العبودية . وقول من قال : هو طاعة الله ورسولهﷺ . . وأمثال ذلك .

فهؤلاء كلهم أشاروا إلى ذات واحدة ، لكن وصفها كلٌ بصفة من صفاتها .

الصنف الثاني أن يذكر كلٌ منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل ، وتنبيه المستمع على النوع لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه ، مثل سائل أعجمي سأل عن مسمى لفظ « الخبز » فأري رغيفا وقيل له : هذا . فالإشارة إلى نوع هذا لا إلى هذا الرغيف وحده .

مثال ذلك ما نقل في قوله ﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات ﴾ ، فمعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيع للواجبات والمنتهك للمحرمات ، والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات ، والسابق يدخل فيه من سبق فتقرب بالحسنات مع الواجبات . فالمقتصدون هم أصحاب اليمين والسابقون أولئك المقربون .

ثم إن كلا منهم يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات ، كقول القائل : السابق الذي يصلي في أول الوقت ، والمقتصد الذي يصلي في أثنائه ، والظالم لنفسه الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار . أو يقول : السابق والمقتصد والظالم قد ذكرهم في آخر سورة البقرة ، فإنه ذكر

المحسن بالصدقة ، والظالم بأكل الربا ، والعادل بالبيع . والناس في الأموال إما محسن ، وإما عادل ، وإما ظالم . فالسابق المحسن بأداء المستحبات مع الواجبات والظالم آكل الربا أو مانع الزكاة ، والمقتصد الذي يؤدي الزكاة المفروضة ولا يأكل الربا . وأمثال هذه الأقاويل

فكل قول فيه ذكر نوع داخل في الآية وإنما ذكر لتعريف المستمع بتناول الآية له وتنبيهه به على نظيره ، فان التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحد المطابق [1] ، والعقل السليم يتفطن للنوع كما يتفطن إذا أشير له إلى رغيف فقيل له هذا هو الخبز .

وقد يجيء كثيراً من هذا الباب قولهم : هذه الآية نزلت في كذا ، لاسيما إن كان المذكور شخصاً ، كأسباب النزول المذكورة في التفسير ، كقولهم : إن آية الظهار نزلت في امرأة أوس بن الصامت ، وإن آية اللعان نزلت في عويمر العجلاني أو هلال بن أمية وإن آية الكلالة نزلت في جابر بن عبد الله وإن قوله ﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ﴾ نزلت في بني قريظة والنضير ، وإن قوله ﴿ ومن يولهم يومئذ دبره ﴾ نزلت في بدر ، وإن قوله ﴿ شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت ﴾ نزلت في قضية تميم الداري وعدي بن بداء ، وقول أبي أيوب إن قوله ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ نزلت فينا معشر الأنصار . الحديث . ونظائر هذا كثير مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة ، أو في قوم من أهل الكتاب اليهود والنصارى ، أو في قوم من المؤمنين . فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية مختص

---

(١) لشيخ الإسلام بحث نفيس بهذا الموضوع في كتاب « الرد على المنطقيين »

بأولئك الأعيان دون غيرهم ، فان هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق .

والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه أم لا ، فلم يقل أحد من علماء المسلمين إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين ، وإنما غاية ما يقال : إنها تختص بنوع ذلك الشخص فيعم مايشبهه ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ ، والآية التي لها سبب معين إن كانت أمراً ونهياً فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلة وإن كانت خبراً بمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص ولمن بمنزلته أيضاً .

ومعرفة سبب النزول تعين على فهم الآية ، فان العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب ، ولهذا كان أصح قولي الفقهاء إنه إذا لم يعرف ما نواه الحالف رجع إلى سبب يمينه وما هيجها وأثارها . وقولهم « نزلت هذه الآية في كذا » يراد به تارة أنه سبب النزول . ويراد به تارة أن هذا داخل في الآيه وإن لم يكن السبب ، كما تقول عني بهذه الآية كذا .

وقد تنازع العلماء في قول الصاحب « نزلت هذه الآية في كذا » هل يجري مجرى المسند كما يذكر السبب الذي أنزلت لأجله ، أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند ، والبخاري يدخله في المسند وغيره لا يدخله في المسند ، وأكثر المساند على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره ، بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلك عقبه فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند ، وإذا عرف هذا فقول أحدهم : نزلت في كذا ، لا ينافي قول الآخر : نزلت في كذا ، إذا كان اللفظ يتناولهما كما ذكرناه في التفسير بالمثال . وإذا ذكر أحدهم لها سببا نزلت لأجله ، وذكر الآخر

سببا ، فقد يمكن صدقهما بأن تكون نزلت عقب تلك الأسباب ، أو تكون نزلت مرتين : مرة لهذا السبب ومرة لهذا السبب .

وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوع التفسير ـ تارة لتنوع الأسماء والصفات ، وتارة لذكر بعض أنواع المسمى وأقسامه كالتمثيلات . هما الغالب في تفسير سلف الأمة الذي يظن أنه مختلف .

ومن التنازع الموجود عنهم ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأمرين ، إما لكونه مشتركاً في اللغة كلفظ « قسورة » الذي يراد به الرامي ويراد به الأسد ، ولفظ « عسعس » الذي يراد به إقبال الليل وإدباره ، وإما لكونه متواطئاً في الأصل لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشيئين كالضمائر في قوله ﴿ ثم دنا فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى ﴾ وكلفظ ﴿ والفجر وليال عشر والشفع والوتر ﴾ وما أشبه ذلك ، فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف ، وقد لا يجوز ذلك .

فالأول إما لكون الآية نزلت مرتين فأريد بها هذا تارة وهذا تارة ، وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معنياه ، إذ قد جوز ذلك أكثر الفقهاء المالكية والشافعية والحنبلية وكثير من أهل الكلام ، وإما لكون اللفظ متواطئاً فيكون عاماً إذا لم يكن لتخصيصه موجب ، فهذا النوع إذا صح فيه القولان كان من الصنف الثاني .

ومن الأقوال الموجودة عنهم ويجعلها بعض الناس اختلافاً أن يعبروا عن المعاني بألفاظ متقاربة لامترادفة ، فان الترادف في اللغة قليل ، وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم ، وقل أن يعبر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه بل يكون فيه تقريب لمعناه ، وهذا من أسباب إعجاز القرآن ، فاذا قال القائل ﴿ يوم تمور السماء

موراً ﴾ : إن المور هو الحركة كان تقريباً ، إذ المور حركة خفيفة سريعة . وكذلك إذا قال : الوحي الإعلام ، أو قيل : أوحينا اليك أنزلنا اليك ، أو قيل ﴿ وقضينا إلى بني إسرائيل ﴾ أي أعلمنا وأمثال ذلك ، فهذا كله تقريب لا تحقيق ، فان الوحي هو إعلام سريع خفي ، والقضاء اليهم أخص من الإعلام ، فإن فيه إنزالا اليهم وإيحاء اليهم .

والعرب تضمن الفعل معنى وتعديه تعديته ، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض كما يقولون في قوله ﴿ لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه ﴾ أي مع نعاجه و ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ أي مع الله ونحو ذلك .

والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين ، فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه ، وكذلك قوله ﴿ وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا اليك ﴾ ضمن معنى يزيغونك ويصدونك ، وكذلك قوله ﴿ ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا ﴾ ضمن معنى نجيناه وخلصناه ، وكذلك قوله ﴿ يشرب بها عباد الله ﴾ ضمن يروى بها . ونظائره كثيرة . ومن قال : لا ريب لا شك ، فهذا تقريب . وإلا فالريب فيه اضطراب وحركة كما قال « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » وفي الحديث : أنه مر بظبي حاقف [1] فقال « لا يريبه أحد » فكما أن اليقين ضمن السكون والطمأنينة فالريب ضده [ضمن الاضطراب والحركة] . ولفظ « الشك » وإن قيل إنه يستلزم هذا المعنى لكن لفظه لا يدل عليه . وكذلك إذا قيل ﴿ ذلك الكتاب ﴾ هذا القرآن فهذا

---

(١) أي نائم قد انحنى في نومه

تقريب ، لأن المشار اليه وإن كان واحداً فالإشارة بجهة الحضور غير الإشارة بجهة البعد والغيبة ، ولفظ « الكتاب » يتضمن من كونه مكتوباً مضموماً ما لا يتضمنه لفظ القرآن من كونه مقروءاً مظهراً بادياً . فهذه الفروق موجودة في القرآن . فاذا قال أحدهم ﴿ أن تُبْسَلَ [1] ﴾ أي تحبس ، وقال الآخر : ترتهن ونحو ذلك . لم يكن من اختلاف التضاد ، وإن كان المحبوس قد يكون مرتهناً وقد لا يكون، إذ هذا تقريب للمعنى كما تقدم .

وجمع عبارات السلف في مثل هذا نافع جداً لأن مجموع عباراتهم أدل على المقصود من عبارة أو عبارتين ، ومع هذا فلا بد من اختلاف محقق بينهم ، كما يوجد مثل ذلك في الأحكام .

ونحن نعلم أن عامة ما يضطر اليه عموم الناس من الاختلاف معلوم بل متواتر عند العامة أو الخاصة كما في عدد الصلوات ومقادير ركوعها ومواقيتها ، وفرائض الزكاة ونصبها ، وتعيين شهر رمضان ، والطواف والوقوف ورمي الجمار والمواقيت وغير ذلك .

ثم اختلاف الصحابة في الجد والإخوة وفي المشركة ونحو ذلك لا يوجب ريباً في جمهور مسائل الفرائض ، بل ما يحتاج اليه عامة الناس هو عمود النسب من الآباء والأبناء والكلالة من الإخوة والأخوات ومن نسائهم كالأزواج . فان الله أنزل في الفرائض ثلاث آيات مفصلة ذكر في الأولى الأصول والفروع ، وذكر في الثانية الحاشية التي ترث بالفرض كالزوجين وولد الأم ، وفي الثالثة الحاشية الوارثة بالتعصيب

---

(١) في آية الأنعام (ان تبسل نفس بما كسبت)

وهم الإخوة لأبوين أو لأب ، واجتماع الجد والإخوة نادر ، ولهذا لم يقع في الإسلام إلا بعد موت النبي ﷺ .

والاختلاف قد يكون لخفاء الدليل ، أو الذهول عنه ، وقد يكون لعدم سماعه ، وقد يكون الغلط في فهم النص ، وقد يكون لاعتقاد معارض راجح . فالمقصود هنا التعريف بمجمل الأمر دون تفاصيله .

[في نوعي الاختلاف في التفسير]

[النوع الأول : الخلاف الواقع في التفسير من جهة النقل]

الاختلاف في التفسير على نوعين : منه ما مستنده النقل فقط ، ومنه ما يعلم بغير ذلك . إذ العلم إما نقل مصدَّق ، وإما استدلال محقق ، والمنقول إما عن المعصوم ، وإما عن غير المعصوم .

والمقصود بأن جنس المنقول سواء كان عن المعصوم أو غير المعصوم - وهذا هو النوع الأول - فمنه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف ، ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك فيه .

وهذا القسم الثاني من المنقول - وهو مالا طريق لنا إلى الجزم بالصدق منه - فالبحث عنه مما لا فائدة فيه والكلام فيه من فضول الكلام . وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته فان الله نصب على الحق فيه دليلاً . فمثال ما لا يفيد ولا دليل على الصحيح منه اختلافهم فى أحوال أصحاب الكهف ، وفى « البعض » الذي ضرب به موسى من البقرة ،